من كتاب «التنبيهات»[1] وما فيه مما يتصل برسم الحرف

آثرت أن أثبت هنا ما ذكره العلاّمة الراجكوتي في التعريف بهذا الكتاب الذي حققه ونشره

(١) جاء في معجم الأدباء لياقوت ٢٠٢/٥-٢٠٤ في ترجمة علي بن حمزة البصري اللغوي:
يكنى أبا القاسم[1]. كان أحد أعيان أهل اللغة الفضلاء، المتحققين العارفين لصحيحها من سقيمها.
وله ردود علي جماعة من أئمة اللغة كابن دريد والأصمعي وابن الأعرابي وغيرهم. ولـما[2] ورد المتنبي إلى بغداد كان بها وفي داره نزل. قال أبو علي الحسن بن يحيى الفقيه الصقليّ: يعرف بابن الخزاز في تاريخ صقلية من تصنيفه. وفي رمضان سنة ٣٧٥ مات علي بن حمزة اللغوي البصري راوية الـمتنبي بصقلية، وصلى عليه القاضي ابراهيم بن مالك قاضي صقلية وكبّر خمساً في الجامع.
وله من التصانيف: كتاب الردّ علي أبي زياد الكلابي، وكتاب الردّ علي أبي عمرو الشيباني في نوادره، وكتاب الردّ علي أبي حنيفة الدنيوري في كتاب النبات، وكتاب الرد علي أبي عبيد القاسم بن سلام في المصنّف، وكتاب الرد علي ابن السكيت في إصلاح المنطق، وكتاب الرد علي ابن ولاد في الـمقصور والـممدود، وكتاب الردّ علي الجاحظ في الحيوان، وكتاب الردّ علي ثعلب في الفصيح، ورأيت هذه كلها بمصر. [أقول: وفي التنبيهات بعض هذه الردود كما سنري].
وأضاف الراجكوتي «مؤلفاته الأخري ص ٦٥ من التنبيهات فقال: وأغلبها مما ألفّه قبل مغادرته العراق بعد مقتل المتنبي سنة ٣٥٤.
١ـ كتاب العشرات، ومعناه كما قال الكلمات التي جاءت كل واحدة بعشر معان.
٢ـ كتاب المناكحات، ذكره كثيراً في «التنبيهات».
٣ـ الآباء والأمهات والبنون والبنات. ولعله مأخذ المرصّع لابن الأثير، وباب الآباء والأمهات من «المخصص» لابن سيده.
قال الميمني: وتري بطرّة عبد القادر البغدادي من مؤتلف الآمدي بخزانة الفاتح في استنبول علي ترجمة أبي نخيلة (يكنى أبا نخيلة لأنه ولد في أصل نخلة، ويكني أبا الجنيد. قال علي بن حمزة في كتاب الآباء (إلخ) فقد بشر بحياة الكتاب إلي آخر القرن الحادي عشر. وقد تقدم مما رويناه عن طرّة نسخة الأدباء بخط بعض المستشرقين أظنه أنه الآن عند العصر ديسي فابحث عنه. =

(٢) في مقدمة زيادات المتنبي يقول علي بن عيسى الربعي: إنه عوّل في مقابلة نسخته من شعر الـمتنبي على كتاب علي بن حمزة لأنه وافق حفظي من بينها. وقد ذكر علي بن حمزة ان القصيدة الكافية آخر قصيدة قالها أبو الطيب قال: وكتبتها والتي قبلها (يريد: ما أجدر الأيام والليالي) منه بواسط يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقين في شهر رمضان سنة ٣٥٤ وسارعتها وقتل بنيزع إلخ.

فأتى بالفوائد النادرة. قال ـ رحمه الله تعالى ـ: كان تقدّم لعلماء اللغة والأدب مجالس مشهودة بمحضر من الأمراء والأعيان، وفي حلقات الإقراء والإسماع، نبّهوا على أغلاط معاصريهم، وأندَوا بسقطاتهم. نعي فيها بعضهم على صاحبه وندّد بوهمه وزيف رأيه، ونسبه إلى الوهم والسقط، والتصحيف والتحريف. وقد سلك الجدد أبو مسلم صاحب ابن دريد وكاتب ابن حنزابة وزير كافور فأمن العثار، وجمع مجالسهم في مؤلف رواها ولم يأخذ ولا ردّ، ولم يجرح ولا زيّف.

ولـما مضي القرن الثالث فرن الشيخين جاء في القرن الرابع أصحابهما ومن تلاهم فحذوا حذو من سلفهم، فهذا الإمام أبو أحمد العسكري ألّف في تصحيفات الـمحدثين واللغويّين والأدباء كتابين باقيين مخلّدين. ولحمزة الأصبهاني كتاب التنبيه على حدوث التصحيف والأربعة عندي.

وهذا صاحبنا أبرَّ على معاصريه، فأخذ كتاباً كتاباً، وأتى بما تسنّى له من جمع أغلاطه في عمره علي النَّمَط الذي بَسَطه له من تقدّمه والطريقة التي سلكها أسلافه. ولعمري إن فيها بُنيّات تُضلّ سالكَها وتَهْوي به في مكان سحيق وواد عميق. كما أن فيها ما هو حَري بالهداية والتوفيق. حقيق بالتحقيق. وقد ميّزتُ بين القشر واللُّبَ. وأخذت بحُجزة القارئ وقد كاد يقع في الجُبَ، فمسعاتي هذه تَحِقَ بقول الذهبي في تخريجه لأحاديث مستدرك الحاكم إذنْ، إن لم تفضلْ على ذلك.

وقد ذكر في هذا[1] الكتاب أنه سأل بأفريقيّة كلَّ من أدركه من أهل الخِبرة عن قرية الجلود. ولـمّا وصل إلي مصر كان أبو الحسين المهلّبي تلميذ ابن ولاد وصاحبُ حواش على مقصوره حيًا، وادّعى أبو القاسم وعليه العهدة أنها للمتنبي وهذا لفظه: (وكان هذا

= ٤ـ وذكر أن له كتاب الدارات. وقام الأصمعي بالتأليف فيها، وهي في بلدان ياقوت والتاج أعذرا وأوفر.

٥ـ وجمع شعر عليّ (رضي الله عنه) وما أقله في الحقيقة.

٦ـ وصنع ديوان شعر المتنبي ضيفه، وهو راويته في الشرق والغرب، وهو أول من جمع ديوانه. ويغلب علي ظني أن بعض هذه توجد الآن..

٧ـ وجمع شعر أبي طالب. قال ابن حجر، وزعم فيه أنه كان مسلماً ومات على الإسلام، وأن الحشوية تزعم أنه مات كافراً واستدلّ لدعواه بما لا دلالة فيه ١٠هـ.

(١) أهل الإصلاح ٢٨، وعنه الاقتضاب ٢٢٥ والبلدان.

لكتاب أعنى المقصور والـممدود قرئ علي أبي الطيَب الـمتنبي بمصر سنة ٣٤٧هـ. فردّ فيه علي ابن ولاد أغلاطاً وبينّها واستشهد عند بعضها فجمع ردّ أبي الطيّب وشواهدَه بعضُ الـمصريين وادّعاه لنفسه بعد خروج أبي الطيب عن مصر. وأضاف إليها أشياء من عنده غلط فيها هو وأشياء أصاب فيها. وكان هذا الـمدعي سمع هذا الكتاب وغيره من ابن ولاد ومنه سمعته. وهذا الـمدّعي يعرف بأبي الحسين المهلّبي إلخ) ثم إنه ذكره في ثنايا الكتاب نحو سبع مرّات قال في بعضها وقد ادّعي هذا الردّ ابن الـملتَقَط. وكذب في ادّعائه وهو من ردّ أبي الطيّب. ودعاه تارة ابن الـمنبوز.

وإذا كان المهلّبي تلميذَ ابن ولاد وأبو القاسم تلميذه فماله لا يتأدّب معه تأدُّبَه مع شيخه؟ فلم يكتف بصنيعه هذا في الإساءة إلى مُسمعه بل تعدّاه إلى عامّة الـمصريّين وهذا لفظ القفطي في المهلبي في إنباء الرواة: كأن أديبًا نحويًا لغويًا فاضلا كاملا أحد علماء هذا النوع. روي عنه الـمصريون فأكثروا وتنافسوا في خطّه والرواية عنه إلى زماننا هذا. ووصل لهم رواية كتب كثيرة من كتب الأدب إلخ.

ويروى من تأليف الهُنائي كراع الغَميم أشياء وكأنها كانت مختصّةً بمصر فهذه دلائل علي أنه جمع هذا الكتاب بعد مفارقته الوطن.

وترى مؤلّفات مصر والـمغرب طافحة بالأخذ عنه أو الردّ عليه. كالاقتضاب[1] والـمخصّص (وحواشي[!!] الشنقيطي) ولا أكاد أقضي العجب من صنيعه[2] في حاجة وحوائج حيث اختلس كلامه برُمّته كأنه من كدّ يمينه وعَرَق جبينه. وربّما يدعوه الـمتعقّب.

ولم يَبْخَسْه أبو محمد بن برّيَ الـمقدسي (وهو تلميذ ابن القطاع وهو تلميذ أبي بكر بن البرّ اللغوي وهما صقليّان) حقّه. فنقل في حواشيه[3] على الصحاح منه شيئاً كثيراً. وكذلك في حواشيه على تكملة الدُّرّة لابن الجواليقي.

---

(١) ص ١١٤، ١٢٢، ١٩٣ وغيرها.

(٢) الـمخصص ٣١/١٦.

(!!) ٢٢٢/١٢.

(٣) تراه في لسان العرب والتاج، ويقال انه اعتمد علي حواشي شيخه ابن القطاع، وانظر لابن البر التكملة لابن الآبار ٣٦٧/١.

وتري في اللآلي[1] وفي الجزء الثالث من طبعة ريط الإنكليزي للكامل ص ١٦٨ كلامه نفسه ونقل عنه ياقوت[2] أيضا.

فاختصت الأمة المصرية باحتفاظ هذا التراث الثمين بدار كتبها (رقم ٥٠٢) في ١٠٨ أوراق تنقص من الآخر. وسائر نُسخها المنبثة في الشرق والغرب أظنها منقولة عنها في مختلف العصور. وهي عتيقة بالية مصحّفة للغاية، وقد استنسخ منها المرحوم الشنقيطي لنفسه نسخة لم يقدر علي تصحيحها. لأن ذلك كان يقتضي البحث والنظر والعناية والفكر، ولم يفرغ لذلك.

ووصف منها المستشرق الألماني بولس برونله نسخة في[3] مقال حافل قدّمه لجمعية المستشرقين.

ثم إن المستشرق Richard Bell نشر منها[4] جزء التنبيه على أغلاط الفصيح.

ونشر بعض شباب لاهور جزء الكامل في مجلة الكلية الشرقية. وهذا كله عن نسختي ليدن ودار التحف البريطانية وهما ليستا من الأصول ولا مصححتين.

وأجزاء الكتاب ثمانية أسقطت منها الثلاثة الأولى. لأن هذه الكتب ضاعت فيما أبادته يد الحدثان، فدخلت في خبر كان، إلى أن أري فيها رأيي أو يقضي الله أمراً كان مفعولاً.

وقد وقفنا علي أن أبا القاسم نبّه[5] علي أغلاط نوادر ابن[6] الأعرابي وجمهرة[7] ابن دريد، والحيوان[8] للجاحظ[9]. والمجاز لأبي عبيدة ولكن لا أعرف أحداً، يكون أحال على هذين الأخيرين أو وقف عليهما.

وأما ترتيب هذه الأجزاء الباقية من الكتاب فأكثره على ما وضعه أبو القاسم إلا أني رأيته

---

(١) ٣٤٠ وغيرها.

(٢) بلدانه الجلود والحائر.

(٣) مجلتهم الجزء ٣ القسم الأول المطبوعة برومة سنة ١٨٩٩م.

(٤) المجلة البريطانية سنة ١٩٠٤ ص ٩٥-١١٤.

(٥) ل ٣ وهو فيما مضى من الكتاب.

(٦) بقي منه الجزء الثاني بالخالدية في القدس.

(٧) المقدمة ٧، عن الإصلاح ٣٠. الأصل ٣٦ب وهو فيما بقي من الكتاب.

(٨) تفرد بذكره ياقوت.

(٩) تفرد بذكره البغدادي، ورأيت من المجاز نسخة عتيقة جليلة فذة إماماً.

يقول في[1] ردّ الفصيح (وقد نبهنا علي هذا في إصلاح المنطق) والردّ عليه متأخرَ في هذه النسخة كما تراه على أن هذا التنبيه لا يوجد في هذه النسخة. ويقول[2] على المصنّف (وستري هذا مشروحاً فيما ننبه عليه في الكتاب الكامل) وهو متقدّم وقد كتبت بطُرّة ختام المقدّمة أنه كان وضع الكامل بعد المصنّف والإصلاح خلافا لـما في نسختنا هذه.

هذا وأراه يُحيل على ما في بعض الأجزاء مما لا يوجد في هذه النسخة كما مرّ آنفاً، ويقول في بدء الردّ على الـمصنّف قول الإصلاح (الفُوف مثل الجَوْز يجاء به من فارس) غلط نُنبّه عليه في موضعه. ولكنه لم يفِ بوعده أو أخلّت به هذه.

وهذه النسخة ناقصة من الآخر، يدلّ لذلك ما نقلناه وألحقناه بآخرها من الكلام علي الـمُصْطَكي روايةً عن ابن برّيَ. على أن أبا القاسم نفسه يقول (ونقمي مما أهمله ابن ولاد وسنأتي به في الـمستدرك عليه) ولكنّا لا نجده هنا. ونجد البغدادي[×] في الخزانة ينقل كلام أبي القاسم أوفر وأتمّ مما في هذه كما نقلته في الطّرز وهذا دليل على أنه وقف على غير هذه النسخة.

وأما التنابز بالألقاب، والإقذاع والسباب، والغضّ والطعن، والرّمْي والثَلْب، فما أكثر حَظّ صاحبنا منها من غيره ممن نَبه على الأغلاط! وهو عار وشَنار وبَوار ودمار والعياذ بالله!

وقد قيدتُ عندي أمثلة كثيرة من:

١ـ أغلاط له كثيرة.

٢ـ وما فاته من أغلاط هؤلاء مما لم يتنبه له هو.

٣ـ ورأيته يُغريه حبُّ التنكيت إلى إنكار ما هو غير منكر.

٤ـ ويأتي بما ينهي عنه غيره.

٥ـ وله تنبيهات طفيفة لا تليق بالحفظ والتقييد أو التهويل والتنديد.

٦ـ وربّما لم يبلغه بعض أقوال الـمتقدمين فحكم من دون بصيرة إلى غيرها وكلها مجتلب من طُرَري. فلم أر الإشادة بها هنا.

---

(١) رقم ٥.

(٢) رقم ١.

(×) انظر إفادة الخزانة طبعة لاهور.

ولا غرو أن صاحبنا لغويٌ بصير وعالم منجذ واسع الاطلاع والنظر والخبرة والخبر. وقد أحال على فحول[1] الشعراء لأبي حاتم الأصمعي وعلى نوادر[2] أبي عليّ الهجري وقل من وقف عليهما.

وقد فَطنتُ بالتأمل لكلامه علي غلط[3] توارثه الخلف عن السلف يوجد في عامّة نسخ الكامل ولاَ سيّما الأندلسية الأصل منها.

ورأيته يعوّل في تغليطاته على كتاب الألفاظ[5] والجمهرة والنبات وهو يقدر هذا المؤلّف الجليل فيقول فيه: (وإنما قدّمناه على ما تقدّم قبله لنفاسته وأنه لم يُصنّف قبله ولا بعده في معناه ما يدانيه فضلاً عما يساويه) ويفوته ما تحويه أوعية علوم غيرهم كما قيل:

حفظتَ شيئاً وغابت عنك أشياءُ

وتري في الكتاب أبواباً من النحو والتصريف أفرزنا لها فهرستاً أفادت من ألّف بعده فائدة لا تنكر.

وأعود إلى «التنبيهات» فأقف على المواضع التي تتصل بـ «رسم الحرف» وما أدّي إلى التصحيف. في ردود حمزة بن على البصري علي جملة من المؤلفين في كتبهم وهي الكامل للمبرد، و «الفصيح»، لثعلب، و«الغريب المصنف» لأبي عبيد، وإصلاح المنطق لابن السكيت، و«المقصور والممدود» لابن ولأد.

أقول: وصاحب «التنبيهات» كان مدفوعاً إلى إيجاد الخطأ، وقد يتوهمه فيكون شديداً في المؤاخذة. لقد لاحظ هذا الأستاذ الميمنى محقق الكتاب، فكان له تعقيبات على أكثير من أقوال حمزة فيما ادعى أنه غلط. وقد جاء في هذه التعقيبات فوائد عالية.

ولي أن أقول شيئاً في التصحيف وهو أني وجدت الكثير مما بدا لي أنه تصحيف أدى إليه التشابه في رسم الحروف في العربية وما يتصل بها من إعجام وعدمه، قد دخل العربية وذكر في المعجمات.

(١) الأصل ٢١ ب.
(٢) الأصل ٢٦ ب، ول ٣٠.
(٣) ك ٣٧ فانظره وتأمل كلامي في الطرة.
(٤) الأصل ٢٥، وانظر الأدباء ١٢٤/١، ١٢٥.
(٥) انظر للجمهرة غ رقم ٥٠، ٧٦، ١٢٦، ١٧٣ وص ٨ وللألفاظ غ ١٤٨ ص٨ والنبات غ ٧١ص ٤٠ و ٥٠ إلي غيرها.

وعندي أن ما قيل في «غشاوة» التي قرئت «عشاوة» في قراءة شاذة هي من هذا.

وأن ما قيل في «أحمّ» بمعني قرب ودنا في قولهم: أحمّ القدوم، ومثله: «أجمّ» بالجيم، وأيّد هذا بقولهم مسنداً إلي الكلابية كما قالوا: أحمّ رحيلنا غداً، وأجم رحيلنا اليوم.

أقول: ليس لي أن أطمئن إلى هذا وإن كان قد قيل إن «كلابية» قالت كذا، وإني لأذهب أن هذا جاء من خلط بين ما هو بالحاء وما هو بالجيم وذلك لأن «الإعجام» لم يكن في رسم الأوائل، ولم يكن هذا إلا بعد زمان طويل. ولما اخترع «الإعجام» [أي النقط] وجد أهل العربية أن هذا يومئ إلى استعجام القوم وهم يأنفون من هذا مزهوّين بسليقتهم وعروبتهم.

وهل لي أن أقول أن الفعل «انتجَبَ» هو «انتخب» بالخاء، وهذا أكثر تداولاً وشهرة من الأول بالجيم الذي لم يرد إلا في النعت «مُنتجَب».

ولنعد إلى ما في «التنبيهات» مما يدخل في مادتنا وهي رسم الحرف وما جرّ من «تصحيف» ونحوه مما ورد في خطبة الكتاب:

قال أبو القاسم على بن حمزة البصري:

(كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة في كتب اللغة المصنفات). لم نعدل فيه عن سبيلهم، ولم نجز عن سنَتهم ما في ردّ بعضهم على بعض الغلط، وأخذ أحدهم على صاحبه السقط، يتراسلون في ذلك بالرسائل، ويتشاغبون به في المحافل، ويتساءلون فيها عن المسائل، ونحن نذكر من ذلك ما يستدلّ به الناظر في كتابنا أنّا بهم اقتدينا، وعلى أمثلتهم احتذينا.

فمن ذلك ما أخبرني به ابو الحسين على بن محمد الوهبي عن أبي الفضل للعباس بن المفرج الرياشي قال: دخل الأصمعي يوماً على سعيد بن سلم، وابن الأعرابي يؤدّب ولده، فقال لبعضهم: أنشد أبا سعيد [أي الأصمعي] فأنشده الغلام شعراً روّاه إيّاه ابن الأعرابي، فيه:

سمين الضواحي لم تؤرّقه ليلةٌ وأنعَمَ أبكار الهمـوم وعُونُهـا

ورفع ليلة، فقال له الأصمعي من روّاك هذا؟ فقال: مؤدّبي، فأحضره واستنشده للبيت. فأنشده ورفع ليلة، فأخذ ذلك عليه، وفسّر البيت فقال: إنما أراد: لم تؤرّقه ليلة أبكار الهموم وعونُها جمع عوان ـ وآنني أى زاد على هذه الصفة. وقوله: سمين الضواحي يريد ما ظهر منه

وبدا سمين، ثم قال لابن سَلْم من لم يحسن هذا المقدار فليس موضعاً لتأديب ولدك، فنحّاه. ونقل البنا[1] من غير وجه أن أبا عمرو الشيباني قال روي أبو عبيدة بيت الأعشى:

. . . . . وسيقَ إليه البارد العَثِلُ

فأرسلت اليه قد صحّفت، انما هو الغُيِّل، أي الكثير، يقال: ماء غَيِل إذا كان كثيراً. ورُوي عنه أيضاً أنه قال الغُيَل السمان، من قولهم: ساعد غَيِّل. وكان ابو عبيدة يروي هذا البيت:

إني لعمر الذي حطّت مناسمها تخدي وسيق إليه الباقرُ العَثِل

ثم نأتي إلى أوّل ما باشره أبو القاسم على بن حمزة البصري من ردّه على المبرّد فيما وقف عليه من أوهام كما رآها في كتاب «الكامل».

أقول: وسأختار من وقفاته ما هو خاص برسم الحرف من مشكلات أدّت إلى ما عرف بـ «التصحيف».

التنبيهات على أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثُماليّ الملقّب بالمبرّد رحمه الله في كتابه المعروف بالكامل[!!].

قال أبو القاسم أوّل أغلاطه في أوّل شيء شرحه (٣:٣، ٢) وهو قوله في قول رسول الله

---

(١) قال الأستاذ اليمني:

روي الخبر الأول أبو مسلم كاتب ابن حنزابة، وهو عصريّ أبي القاسم في مجالسه عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله عن أبيه، والبيت في اللسان (ضحا) مع ٥ أبيات والمزهر ٢٣٦/٢، والأبيات لرجل من كلاب رواها المرتضي ١٤٩/٢، وقدامة ص٢٧٣ وبيتان في الحيوان ١٦/٣ لأعرابية.

وفي في البيت الثاني:

منقول عن التنبيهات في الخزانة ١٣٣/٤، وفي تصحيف العسكري ٩٧، وعنه في الخزانة ١٣٣/٤ والخبر في المزهر ٢٢٤/٢، وحواشي ديوان الأعشى ٥٢ وانظر الشعراء ٤٢ وتنبيه حمزة ١٤٩ وكان أبو عمرو صحّف في (النسناس الجوغ) وإنما هو القسقاس فقال أبو القاسم ١٥ بعد أن نبّه علي تصحيفه: ولو بلغ هذا أبا عبيدة لسُرَّ وعلم أنا أثأرنا له منه فيما راسله في الغيل.

قال الميمني: ولكن مراسلة أبي عمرو لأبي عبيدة في تصحيفه في قولهم: (في صدره على حسيكة وحسيفة) حيث جعلهما بالشين وانظر المزهر ٢٢٩/٢.

(!!) الإحالة علي طبعات الكامل ريط الإنكليزي ١٨٧٠م والخيرية ١٣٠٨هـ (وأعاد طبعتها مصطفى محمد سنة ١٣٥٥هـ بالتصوير) ومطبعة التقدم ١٣٢٣هـ وبهامشها فصول من رسائل الجاحظ.

صلى الله عليه وسلم للأنصار في كلام جرى: إنّكم لتكثُرون عند الفَزَع وتَقِلّون عند الطمع: ـ الفزع في كلام العرب على وجهين، أحدهما ما تستعمله العامّة تريد به الذُّعر، والآخر الاستنجاد ٤٢ ب والاستصراخ، من ذلك قول[1] سلامة بن جندل:

كنّا إذا ما أتانا صارخ فَزِعٌ كان الصُّراخ لـه قرعَ الظنَابيب

يقول إذا ما أتانا مستغيث كانت إغاثته الجدَّ في نُصرته.، ويقال قرع لذلك الأمر طُنبوبَه إذا جدّ فيه ولم يفتُرْ؛ ويُشتقّ من هذا المعنى أن يقع فَزِع بمعنى أغاث، كما قال الكَلْحَبَةُ[2]:

فقلت لكاس ألْجِمها فإنّما حللتُ الكثيب من زَرُودَ لأفزَعا

يقول لأُغيث.

وأكثر هذا الكلام فاسد وهو كلامٌ متخبِّط. لم يعرف حقيقة الفزع.

وقوله: والآخر الاستنجاد والاستصراخ غلط، لأنه لو كان كما قال لكان بمعنى الأول ولم يكن ههنا آخر.

أقول: هذا شيء مما أخذه أبو القاسم على الـمبرّد، وأنا أتركه لأنه بعيد عما يشغلني من «رسم الحرف» ولكني أثبت تعليق الأستاذ الـميمني الذي لا يدع شيئاً إلا وضعه في حدّه، قال:

الفَزَع: الذعر لا يوصل بـ «إلى»، وفَزِع إليه ليس إلا الاستنجاد والاستغاثة كما سيأتي له أيضاً، فهما معنيان أوّل وآخر، والإغاثة معنى ثالث، فهذه ثلاثة معان، لا معنيان كما زعم. والفزع الاستغاثة والإغاثة من الأضداد بعد أبي حاتم ١٧٧، لابن الأنباري أيضاً ١٨٢.

أقول: هذا هو دأب الأستاذ في تعقيبه على أقوال على بن حمزة البصري الذي وجد في نفسه ميلاً رضي به في تخطئة نفر من مشاهير أهل العلم.

وقال حمزة ص ١٠٧

وقال أبو العباس (الكامل ٦٩، ٧١، ٥٨) أُرتِجَ على فلان أي أغلق عليه الكلام، وقول العامة: «ارتُجّ» ليس بشيء إلاّ أن الثوّري حدثني عن أبي عبيدة قال: يقال ارتُجّ ومعناه وقع في رجّة أي اختلاط. وهذا معنى بعيد جداً. انتهى كلام الـمبرد.

---

(١) د ١١ الـمفضليات ٢٩/١٢.

(٢) الـمفضليات ٣/٢ النوادر ١٥٣.

قال على بن حمزة: وهذا الذي استبعده وأنكره قريب صحيح، وأن عامّةً منهم أبو عبيدة والثوّري ومن تبعهما لفصحاء خاصة».

وعلّق الأستاذ الـميمني فقال: أصاب أبو العباس ووافقه اللغويون إذ قد جاء رُتج عليه الكلام من الـمجرّد وتبعه القتبي انظر الاقتضاب ١٩٩ ومثله في الـمصنف باب ١٢، وقد حكاهما أبو سحل ١٨٨.

أقول: وقراءة الفعل بتشديد الجيم هو تصحيف، وذلك لنقص الشكل فلم يرسموا «الشدّة» فكان هذا الذي أدّى إلى ما قيل.

وأورد على بن حمزة في تعليق له على قول للمبرّد البيت ص ١٦٧:

مَرّتْـه الصبـا وزهتـه الجنَـو ... بُ وانتجفته الشمال انتجافا

وقد علق الأستاذ الـميمني فقال: البيت لسحيم العبد، بتصحيح العاجز، وقد ركّبه أبو القاسم من بيتين وفيه: انتفجته بمعني استفرغته.

أقول: والذي صنعه أبو القاسم من تلفيق البيت من بيتين في الأصل جرّ اليه «التصحيف». وقال أبو القاسم على بن حمزة البصري:

قال الـمبرد ص ٢٧٦، ٢٣٢: وقد ذكر اللهازم وبنو مازن بن صعب بن على. وإنما هم بنو زِمّان بن صعب.

أقول: قد يكون هنا من صنعة الناسخ في الأصول الـمخطوطة أو من سهو الـمحقق الأول صاحب النشرة الأوربية.